



كويتي جاري عيراق
داد ككاي بالآي نيكلنيطادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧١/تجارية/تمييز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من السيدة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صباح التقيستيني وعبد وهادي صالح التميمي وميخائيل شملون في كورنيس وحسين أبو أسكن المأذولين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي - (أكرم محمد عباس) .

التميز عليه/المدعي عليه/وزير الأعمار والإنسان/إضافة لوظيفته وكيفية الموقف العقلي طلال حمود طلال .

الإشهاد

أدعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري أنه بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٩ قدم معاملة للحصول على شقة سكنية ضمن مجمع سبيع أثير السكني وقام بملا الاستمارة الخاصة بذلك وفق الضوابط المحددة من وزارة المدعي عليه (التميز عليه) وقد كان ضمن التوجة الأولى المرشحة للاستلام وإن اضيافته كاملة وعند مراجعته لغرض الاستلام الطبرود بوجود نقص في احد المستندات وهو التعهد الخطي وفق النموذج المعد من قبلهم وصديق من كاتب العدل في الوزارة في حيله والذي مراجعته للاستلام تم تبليغه بتقديم نموذج جديد من التعهد وأسهل ليوم واحد لإكمال نموذج التعهد الجديد وبمستندة سيتم حرمانه من الشقة ويدعي بأنه بسبب ارتباطه بدوام رسمي وسبق لقطاعه عنه ليومين لم يستطيع تقديم التعهد المطلوب خلال الفترة المطلوبة ، وقد رفضت دائرة المدعي عليه ترويج المعاملة لعين إكمال التعهد الجديد وتبليغه في اليوم التالي . نظم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٨/١ حسب ماجاهه بكتاب المدعي عليه الترقم (٢١٩٩٧) في ٢٠١٠/٩/١٦ ، ونتيجة المرافعة العسورية الطنبية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٧/١١ وبعد اضيافة (٢٠١٠/٣/٣٩٧) حكماً يقضي برد دعوى المدعي وتمويله ألعاب المحاماة ذلك ان المدعي قد أثبت صراحة في عرضة

كوت ماري عيراق

داد كاي بالاي نيستيبادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢١/التحادية/تميز/٢٠١١

الدعوى وفي محضر جلسة يوم ٢٠١١/٥/١٦ بأنه لم يقدم التعهد وفق الصيغة المطلوبة منه وفي الوقت المحدد له . طعن التمييز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٧/٢٠ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن مدة الطعنية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون حيث تبين بان المدعى عليه (المميز عليه) إضافة لوظيفته كان قد قام ببناء شقق سكنية لموظفين في مجمع سبع ابرار وان المدعى (المميز) يتعرض على عدم ترويج معاملة التقديم للحصول على شقة سكنية ضمن المجمع المذكور تلقاً مما أدى ذلك الى حرمانه منها لرفض التعهد المقدم من قبله كأحد مستندات المعاملة وعدم تقديسه التعهد المطلوب وفق الشكلية والمضمون المحددين من المدعى عليه /إضافة لوظيفته وضمن الوقت المحدد له وتلاحظ بان المدعى عليه كان قد طالب المدعى بتقديم نموذج تعهد وفق مضمون ومحتوى محدد يتسجم والضوابط والتعليمات والتعابير الصادرة منه ووجد بان نموذج التعهد المعد لهذا الغرض يتضمن إقراراً من الموظف بعدم امتلاكه هو وزوجته وأولاده داراً أو شقة أو قطعة ارض من الدولة أو الجمعيات التعاونية ٠٠٠ والخ) في حين تبين ان التمهدين المقدمين من المدعى جاءت خالية من النص على عدم امتلاكه هو وزوجته وأولاده قطعة ارض خاطئاً للملاص التعهد المقدمة من زملاء المدعى في نفس الوزارة التي ينسب اليها والمفردة من المدعى عليه/إضافة لوظيفته فبذلك يكون نموذج التعهد المقدم من المدعى وفقاً للشكلية والمضمون المطلوبين ليس معاملة التقديم للحصول على شقة سكنية كما ان المدعى أشار صراحة في عريضة دعواه المقدمة الى محكمة القضاء الإداري وفي جلسة الترافعة أيضاً المؤرخة ٢٠١١/٥/١٦ بأنه لم يقدم التعهد وفق الصيغة المطلوبة منه وفي الوقت المحدد له لكونه كان منقطعاً عن الدوام ليومين واله لم يراجع وزارة الأعمار والإسكان وهي الدائرة التي ينسب اليها



كوت ماري حيراني
داد كاڤ بالاي نيهتنيحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧١/التحادية/تيميز/٢٠١٦

المدعي عليه/إضافة لوظيفة الا بعد مرور فترة شهر حيث لم بناء على ذلك حرمانه من الحصول على الثقة وتفويضها الي الاحتياط الأول من وزارة العدل وحيث ان يسكن المدعي بأنه لم يقدم نموذج التعهد المطلوب والمعد بالكلية الميينة أعلاه بعد إقراراً منه ويعتبر هذا الإقرار حجة عليه استناداً الي لائحة المادة (٦٧) من قانون الإليسات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ المعدل كما ان لغة هذا يعتبر إصفاً وإتماماً منه في عدم إكمال مستندات وشروط معاملة الحصول على الثقة السكنية وخاصة مراجعته بعد شهر من تاريخ توليفه بضرورة تقديم التعهد المطلوب وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد قررت وللأسباب الميينة أعلاه رد دعوى المدعي فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون فسر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتمعين التمييز رسم التمييز وسدر القرار استناداً لأحكام المادة (٩١) من الدستور والمادة (٤/ثلاثاً) من المحكمة الاتحادية العليا رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٥ وبالاتفاق في ١٧/١٠/٢٠١٦ .


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السايدي


العضو
جابر ناصر حسين


العضو
أكرم هادي


العضو
أكرم أحمد الجلابي


العضو
محمد صالح القاسبي


العضو
أبوود صالح الميممي


العضو
ميثقال شمشون قون كركي


العضو
حسين أبو الكين


جابر ناصر حسين